

خاتمة عامة:

إن قضية حماية البيئة من القضايا الأساسية التي باتت تفرض نفسها على الصعيد العالمي، فمع بداية التقدم التقني ونتيجة تداخل عدة عوامل من أهمها الانفجار السكاني وما صاحبه من أنشطة تنموية لسد الحاجات المتزايدة التي تسببت في استنزاف الموارد الطبيعية وما نتج عن ذلك من مخلفات حمل البيئة أعباء كبيرة وسبب مشكلات عديدة أخلت بتوازن النظام البيئي الذي يحدث بصفة تلقائية ولذا فإن الإنسان هو العامل الأساسي للمشكلات البيئية.

فقد أكدت العديد من الدراسات أن المشكلات البيئية مرجعها الأساسي هو النشاط الاقتصادي المتعاظم للإنسان إذ أدى تقدم التقنية إلى إنتاج ضخم استنزف الموارد الطبيعية وأدت مخلفاته الهائلة إلى تلوث البيئة وأيضاً زيادة حجم الاستهلاك والتبادل وما نتج عنهما من زيادة في حجم النفايات مما ضاعف من التلوث الأمر الذي وضع الإنسان في مواجهة حتمية مع المشكلات البيئية وأصبح مطالباً بحمايتها.

إذ دفعت المشكلات البيئية الكثير إلى الاهتمام بفحص العلاقة بين البيئة والتنمية والذي نتج عنه مفهوم جديد للتنمية يسمى التنمية المستدامة الذي يركز على حقيقة مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية أي أن سوء استخدام الأجيال الحاضرة للبيئة والموارد الطبيعية متجاهلة حقوق الأجيال القادمة سيؤدي إلى عدم استمرارية التنمية في المستقبل و بالتالي نتائجها سوف تكون سلبية على البيئة والاقتصاد على حد سواء وبناء على ذلك أصبح من الضروري على مخططي التنمية الأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية في عملية اتخاذ القرارات.

وتمثل التجارة نشاطاً اقتصادياً في صورة تبادل للسلع والخدمات لذلك فإنها ترتبط بعملية الإنتاج وبالتالي هناك ارتباط بين التجارة والبيئة التي تعد المصدر الأساسي لكل مستلزمات الإنتاج وما ينتج من نفايات عن العملية الإنتاجية يؤثر عليها بشكل مباشر.

ففي الآونة الأخيرة أصبحت مواضيع البيئة والتجارة تثير الكثير من الجدل خصوصا في ظل التطورات التي طرأت على عمليات تحرير التجارة الدولية والاتفاقيات الإقليمية والدولية المرتبطة بذلك وتمحور هذا الجدل حول موضوعين أساسيين: الأول حول أثر التجارة الدولية على البيئة والثاني أثر الشروط البيئية على حركة التجارة الدولية.

وقد تباينت مواقف الدول المتقدمة والدول النامية في هذا الشأن إذ ركزت الدول المتقدمة على العلاقة بين السياسات التجارية والبيئة ومدى تأثير إنتاج وصادرات الصناعات المصدرة للتلوث باختلاف الشروط البيئية للدول هذا بالإضافة إلى انتهاج بعض الدول لشروط بيئية تهدف لاكتساب ميزات تنافسية وطنية على حساب الصناعات المنافسة في الدول الأخرى، أما مخاوف الدول النامية فهي تتمثل في الآثار السلبية للشروط البيئية الدولية على تنافسية قطاع الصادرات نتيجة إمكانية الاستخدام الحمائي للشروط البيئية في الدول المتقدمة إذ أن تنامي استخدام المواصفات والمعايير البيئية في الأسواق الدولية قد يؤدي إلى رفض صادرات الدول غير المطبقة لهذه المعايير هذا إلى جانب تفضيل المستهلكين في أسواق الدول المتقدمة للسلع الصديقة للبيئة مما يفرض على المصدرين في الدول النامية التماشي مع متطلبات الأسواق الدولية المتعلقة بحماية البيئة أو مواجهة فقدان حصصها التسويقية في هذه الأسواق.

وإن الصراع القائم بين الاتجاه العالمي لتحرير التجارة والرغبة الجماهيرية في حماية البيئة والذي ظهر بصورة جلية خلال اجتماعات منظمة التجارة العالمية في سياتل 1999 وما أعقبتها من جولات تفاوضية يستدعي ضرورة التوفيق بين حاجة الدول النامية لدخول أسواق الدول المتقدمة وخوف هذه الأخيرة من أن يؤدي ضعف الشروط البيئية للدول النامية إلى إضعاف تنافسية منتجاتها في هذه الأسواق.

وباعتبار الجزائر من الدول النامية والتي هي في طريقها للانضمام لمنظمة التجارة الدولية لابد لها إلى جانب تشريعات تحرير التجارة الدولية أن تتخذ عدة تدابير للارتقاء بالأداء البيئي المحلي من أجل تخفيض إنتاج الملوثات والمحافظة على الثروات الطبيعية ذلك لأن تبني الشروط البيئية الدولية والمحلية قد يؤدي إلى الإضرار بالقطاعات الإنتاجية للسلع التصديرية بسبب زيادة تكلفة الإنتاج وزيادة التنافسية في الأسواق الدولية.

لذا لابد للدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة إدراج التدابير البيئية في سياق تخطيطها التنموي وإدراج الأمور البيئية ومراعاتها في سياساتها الاقتصادية والتجارية وبالتالي بناء القدرات لتطوير وصياغة سياسات مساندة للتجارة والبيئة في آن واحد لخدمة التنمية المستدامة، ذلك باعتماد نهج متكامل في التجارة والبيئة ضمن إطار التنمية المستدامة من خلال:

- اتخاذ تدابير وطنية؛
- وضع معايير للسلع والخدمات البيئية؛
- إجراءات للاستيراد وفقا للمعايير الوطنية؛
- إنشاء مختبرات ومراكز وطنية لاختبار مدى مطابقة المنتجات للمعايير البيئية وتطوير آلية لمنح شهادات الاعتماد لهذه المختبرات والمراكز؛
- تطوير القوانين والتشريعات البيئية وإجراء دراسات تقييم الأثر البيئي على نحو يحقق تحسين التنافسية للمنتج الوطني ونفاذه للأسواق العالمية؛
- الأخذ بعين الاعتبار إمكانيات نمو تصدير السلع والخدمات البيئية الوطنية في المستقبل؛
- إجراء تقييم للآثار الاقتصادية والاجتماعية المحتملة لتحرر السلع البيئية؛
- ضرورة مشاركة القطاع الخاص في حماية البيئة لما يلعبه من دور أساسي في التجارة؛

- التحكم في استيراد منتجات صديقة للبيئة أي استيراد المنتجات التي تلبي حاجات المواطن من جهة وتحد من التأثيرات السلبية على البيئة من جهة أخرى حتى يتم تبني منهجية الاستهلاك المستدام التي نادى بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل تحسين جودة

الحياة للمستهلكين الحاليين والأجيال القادمة مع الحد من التأثيرات الضارة للبيئة من جراء الاستهلاك تحت شعار استهلاك أقل ولكن استهلاك أفضل؛

• ضرورة إسهام الأعوان الاقتصاديين الآخرين كالمجتمع المدني، المؤسسات، الجمعيات البيئية وغيرها ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاهتمام أكثر بالوعي البيئي، تفعيل دور الجمعيات البيئية غير الحكومية، إقامة ملتقيات وندوات بحثية، دعم أهم نشاط لحماية البيئة وهو الرقابة والتفتيش البيئيين لضمان تطبيق التنظيمات والإجراءات القانونية وإدخال أدوات الإدارة البيئية على مستوى المؤسسات.